

التصنيف

أ. د. محمد عبد الله بن محمد بن أحمد الطاهر

مستند مطبوع مع مشروع مراكمة النسخ

في المجلد رقم (١١)

مجموع

مؤلفه في مسائل الفقه

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الطائفي

أستاذ الفقه في جامع الزيتونة
بمدينة تونس

موضوعات

فقهية متفرقة

المجلد الثاني عشر

الطبعة الأولى

الطبعة الأولى

الطبعة الأولى

مَجْمُوع

قَوْلَانِ وَرِثَانِ وَفَحْوَانِ

أ. و ع. الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْقِطَارِ

إِشْرَافَهُ رَاسِدُ الْعِلْمِ وَفَحْوَةُ الشَّرِيعَةِ
وَالْإِسْلَامِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمُسْلِمَةِ

مَوْضُوعَاتُ

فِقْهِيَّةٌ مُتَفَرِّقَةٌ

أَجْلَدُ الرَّابِعِ عَشَرَ

رَبِيعُ الثَّانِيَةِ الْخَامَةِ

وَمَحَلُّهُ عَمَّتِ رِثَةُ الْقِطَارِ

بِطَرِيقِ الْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ

كتاب
الصيد

مقدمة

الحمد لله الذي كرمنا بشوارع الكرامات ومن علينا بما في البر والبحر من
عليب المأكولات وسخر لنا ما في الكون من عجائب المخلوقات ومن تعام
لطفه سبحانه أن أياح لهم الصيد بنوحه الجوارح والآلات فله الحمد والشكر
على سائر الإحسان. ونشهد أن لا إله إلا الله أحب الكلام في رب الأرض
والسموات كنه لا وفي تليش بما الصحف يوم أن تسكب البحيرات وتظهر
سفون السهول. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله الله بطهري والآيات
والنبات لإرشاد عبده إلى سبل النجاة فمن تمسك بهديه وسار على نهجه أظاع
ورب الأرض والسموات ومن تنقلب عن هديه وسار على غير نهجه ضل وسار
في الظلمات **﴿﴾** وعلى كنه وصحبه الطين الذين نالوا الدرجات

ورعد

إن من عظيم نعم الله تعالى على عباده أن أنعم عليهم ببلادة ما فيه
صالحهم الآخرة راحة بهم وثقتهم عليهم ومن أعظم هذه النعم أن أياح لهم
الاصطياد

ولما كان الصيد في شرمسا له مكانته العظيمة جعل الله إيفاء الحكمة
الخاصة به، وإنما قام ففعلوا نجسوا له كلاً أو يلبس يلبس به ففعلوا
كتاب الصيد أول باب الصيد فذلك لأهميته وجوب الاعتناء بالحكمة
الخاصة به.

ونظراً لأهميته وطلب بعض الآخرة مني بحثاً في بعض المسائل التي
معرض لهم أثناء اصطيادهم تمت تأليف هذه الرسالة
وأحب أن ألبه هنا بأن هذه الرسالة كانت بداية فكرتها أن اصطيادني
مجموعة من حرفة الصيد في إحدى جلساتهم على ملأه مناهم وقد طرح الله

هنا نقفاه مبرورة من الأمثلة حول العهد رتبتم الإجابة عليها ثم طلب أحد
الحاضرين الإجابة على هذه الأمثلة مكررة أو مسجلة لئلا تنهك قوتها
ثم من الأمثلة وأخذ يطالع الإجابة كلما قيلني وقد يمر لك ذلك في هذه
الرسالة المصغرة

وقد جعلت هذه الرسالة في ثلثة مباحث:

المبحث الأول: في قواعد أولية لا بد من ذكرها قبل الشروع في
الرسالة.

المبحث الثاني: تعريف العهد وذكره.

المبحث الثالث: في ذكر الأحكام المتعلقة بالعهد مع ذكر المسائل في
ذلك.

المبحث الرابع: في ذكر الأحكام المتعلقة بالعهد مع ذكر المسائل في
ذلك.

المبحث الخامس: في آداب العهد.

المبحث السادس: فيها يتعلق بالضم.

المبحث السابع: في العهد بالمجردة.

المبحث الثامن: في ذكر مسائل عامة تتعلق بالعهد.

وقد بذلت جهدي في كل ذلك رجاء دفع بها والله أسأل أن يعطينا ما
نضعنا وأن يفضنا بما علينا وأن يوفقنا للإخلاص في القول والعمل إنه سميع
قريب.

وكتبه أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد الشافعي

الزاني من باب ١٨٨١ الرقم الجليلي ١١٩٢٢

فكأن المسلم فيجته فهي حلال. أما دليل أهل الكتاب في حل ذبائحهم فهو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا الْكُفَّاءُ حَلَالٌ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥٤].

فقد بينت الآية حل طعام أهل الكتاب لنا والمسالمة بطاعتهم عنا هو ذبائحهم كما فسره جميع من الصحفية وإجماع العلماء على حل ذبائحهم.

لكنه قد انتقد أن من ذبح لغير الله أو لم يذكر اسم الله تعالى فيجته حراماً لا تذكل فيجته وإن كانت من مسلم أو كافر.

عليهذا: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ ثُمَّ نَكَّرَ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْكُلْ يَذْكُرْ أَثَرَهُ يَذْكُرْ﴾ [البقرة: ١٧٣].

نحن نقول: يلزم المسلم الصحيح أو غير أو غيره أو قبل هذه لليلوي أو للصحيح أو للصاحب الثور الخلاتي ثم قام بذبحها عند غيره ونحوه ولم يذكر اسم الله تعالى لعدم الذكر وهذا يعرف لدى السحرة الذين يأخرون من يذبح إليهم ببيع ما طلب منهم ويشترون عليهم عدم ذكر الله عليه فيجته كله مما لا تذكل ذبائحهم.

أما النسيء للصبيحة كما سبقت إن شاء الله فهو محل خلاف بين أهل العلم والصحيح على أنها محل لقتله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ ثُمَّ نَكَّرَ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. الآية قل: قد فعلت.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ ثُمَّ نَكَّرَ﴾ [البقرة: ١٧٣].

أما النسيء من أهل الكتاب لذكر النسيء على فيجته هل يأنس نفس الحكم؟ يعني آخر هل تذكل فيجته؟.

الصحيح أنها لا تذكل لأن العذر عن النسيء خاص بهذه الأمة دون غيرها فلازم السببية كانت تواجد على النسيء.

لكنه قد انتقد: إذا جيل حال الفلاح هل هو ممن تذكل فيجته أم لا؟

أو جيل حل المنجوع هل ذبح على الطريقة الشرعية أم لا؟.

نقول: إن التواضع العامة جاءت بإجتماع المشكوك فيه بعدم الأكل منه أصلاً ومن حل التواضع.

١٢٠
[١] اتبعه بياض وصوم حرم أحمدي بالانقلاب والآخر بغير التحريم
[٢] أحمدي مبيح وحائض قدم العائض لأحد الآخر بعد من السجدة
[٣] لم لا تفعل.

وَقَالُوا هَذَا هُوَ الَّذِي كُنَّا نَقُولُ
لَكُمْ إِذَا جِئْتُمْ هَٰذَا فَاقْبَلُوا مِنْهُ
وَأَعْرِضُوا عَنْهُ أَلَمْ نَقُلْ لَكُمْ
أَلَّا يَكُونَ لَكُم بِهِ مَقْصُودٌ مِّنْ
غَيْرِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ

تحتی تصحیح رأیه علیه الفوائد تكون هذه الفوائد مستأجرة من
صاحبها

تمتلك الفول في حبة الحبوب البيضاء

المسألة الثانية: في حكمه بعد الجحش.

المجلس الأعلى **في حكم الحرم الشريف**

عند جرحنا نظامنا المستقر في السنة بمتنا لـ سعة الجرح
التي لا نستطيع في الأتي

التي تقوم مستوردة من بلاد إسلامية فهي حلال بلا شك،
ثانياً: نجوم مستوردة من بلاد غير إسلامية فمنها حرام ومنها حلال
نجوم بالاعتقاد.

تذکرہ: ہجوم مسکوندہ میں بہادر خیر علیہ رحمۃ اللہ اہل کلمہ و فہم اہل
طہارۃ علی الصریحہ ائمہ علیہم السلام علی الصلوٰۃ و قطع المقدم و التبریہ
الودیہ میں جانا چاہیے۔

رَبِّهِ: مَعْرُوفٌ مَسْطُورٌ مَرَّ بِجَدِّهِ مِنْ أَسْلَافِهِ وَتَقَرَّرَ لَهُ أَنَّ كَلْبَهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ

پسند، سرخند ہو نہ پہنچے آپ
 پہنچے پہنچے لیا ہمارا، ہر نالغہ
 پہنچا پہنچا پہنچا پہنچا پہنچا
 پہنچا پہنچا پہنچا پہنچا پہنچا
 پہنچا پہنچا پہنچا پہنچا پہنچا
 پہنچا پہنچا پہنچا پہنچا پہنچا

[illegible]

الطبيب النفسي : عما قصد من علاجهم ثم القصد الصحيح . حل
طبيبهم أو الطبيب . حل : من قام بطبيبهم منهم أو من قام فكربا بعد أي
الخاصة المرسلة جوبهاً بل هو إلى الإصرار عند علاجهم حل : الإصرار والاعتناء
بهم إليها .

المادة ١٠٠ : لا يجوز توقيع عقوبات على الموظف من قبل جهة أخرى غير جهة عمله إلا بموافقة المجلس الأعلى للمعاشرة.

$$\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{\rho} \right) = - \frac{1}{\rho^2} \frac{d\rho}{dt}$$

— **مجلس القضاء الاعلى** —

عبد الصمد بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد المحسن بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نضير بن معد بن عدنان.

لكي من بعيد يراها تكبره في الضامنة لتدبر في الفوائد القهارة في
الذباح والصيد في البحث الآلى، ذلك يهد أن تصحح المسند أو الكسبي
دليل في لم يعلم متفنى التحريم في ترك البحر أو قد آو حديد



شاهد هنلي

في تعريض الصيد وحسنه

تعريضه في اللغات الصيد مصدر نارة يراة به الضل ونارة يراة به الصود
ومراد الضل يكون الامصيد فنه أو يتور القتل منصيد مبدأ
ومراد المصود أي المصيد كضربه حمار ﴿أمر نكح من كسر
وكذا﴾ أي بهيمة.

لما عرضه في القرم. فقد استند به قول أهل العرب واليهتم هنلي
من المتابعة في تعريضه حيث قالوا فالصيد هو اقتحام حيوان خلال مخرج
طبعاً غير مملوك ولا مقصور عليه.

قوله (اقتحام) المراد به الامصيد ومخرج هذه الصيد المتلفة لأنها
ليست بمقتنصة ومملوكة حمار خلال مخرج به الضرب خلالاً أي الذي لا
يجوز أن يفتنوا ماله عليه يصيد بقلبه فتوحته مخرج به الضرب فتوحته
حماراً مملوكة حتى يتولاه (صحيحاً).

إذا ما تكرر من الأيدي فتحكم حكم الصيد ومولاه (غير مملوك مخرج به
الصيد) مخرج مملوكاً لا يحمل له ماله ومولاه (قوله) يتور عليه مخرج به
الصيد عليه قوله مخرج مملوكاً مخرج به مملوكاً

حكم الصيد

الصيد يدور حكمه بين الجواز والكراهة والتحريم فلجذبه ما كان
لصاحبه كالأكل أو سخره ماله مما أحده الله سبحانه ورسوله أجمع عليه
المفسر.

لما المذكورة مخرج ما كان غير حلال ولا يباعي يصيده ماله يدور بين

التكليفية والتعريفية، لأن ذلك القول يتعريفه أولى هي القول بكرايمته لأنه جيت
 مسلوفاً. أنه تعالى رافقة لها بل هو حجة
 أما المصوم فهو ما كلف به الله كلف يلتزم زوى مزارعهم وفضلان أسوأهم
 فهذا لا شك هي أنه محرم.



تعريف الثاني

ذكر بعض الأحكام المتعلقة بالصائد

ذكر أهل العلم مجموعة من الشروط التي يجب توافرها في الصائد على
٦ - ألا يكون زمنيها كره الصائد من أجل التفتة والسرقة به المصنوع
العقل والتمييز العقل وكذا يجوز وبه عليها فالمجرب زعم الكسبي لا
يجوز صيده ولا آكل صيده

٧ - القصد يعني بها كره الصائد صاعداً بقصد قتل أو إيذاء صوب
صيده نحو غلب ما وأثناء من المصيد من بطر من غير القصد كالجند فتكها
فيها لا رجل لطم القصد

٨ - الآلة والمراد بها ما يستخدم في الاصطياد يعني بوعلى

الأولى - آلة صيد

الثانية - آلة جرح

فالآلة المجددة المواد بها لا يصاد به كالمهز والرمح والسيف وغيره
ويستعمل به ما يد من آلة النجاة أي بين من لا طرفة أعين من آلة
التي ظهر الدم وتكر اسم له عليه فكلوا^(١)

يستعمل أيضاً أو يخرج فله لم يخرج منها يحرم النجاة أو الصيد بها

وهنا ذكر بعض المشاكل في الآلة للصيد

المسألة الأولى - حكم الصيد بالآلة المبردة

يستدل أهل العلم من جهة المسألة بالصحيح من فقه أن ما صيد

(١) رواه البخاري في كتاب الصيد باب ما يجب في المبردة ٥٢١/٢

الصحيح أنه يسي تلك فلا يجب التعميد برباطه تلك مستحب
 المسألة الخامسة [٢١] وجد طيراً مجروحاً فهل يكتله وهو لم يمس
 عليه؟

[٢١] وجد طيراً مروحاً من ربه لم يمس عليه ميتة له حاله
 أن يكون الطير به من فله يكتله
 أما إذا لم يكن به من صلب يجره وهو ميت من علم الصيد ميتة لا
 يجوز أخذه.

وهي الأسماك والأنهرى المتعلقة بالصيد

٢. أن يكون الصيد مأثوماً له بالصيد

يعني هذا الشرط أن لا يكون محرماً ولا يكون في حرم فله صيد
 بالمحرم أو صيده وهو محرم فلا يحل لقوله نهار [٢٢] لا تأكلوا
 الصيد وأنتم حرمون [٢٣] والمقصود بالصيد هنا صيد البر لقوله نهار
 [٢٤] حرم عليكم صيد البر ما تشبه حرمته للصيد [٢٥]
 ويطلق الأكل في حق الصيد

أما في حق الصيد والنهي عن صيده في المحرم لقوله [٢٦] في حرم
 صيده [٢٧] لا يفتل حلالها ولا يفتل صيدها ولا يمس صيدها [٢٨] فلهذا
 النهي وإنه في صيدها فتلها في باب أكلها والآية السجدة عند ذلك
 وأما غير النهي عن صيدها،

﴿﴾ ﴿﴾ ﴿﴾

المصيد الرابع

الاستخدام المتعلقة بالمصيد

أولاً: الشروط المعتمدة في الصيد

ذكر أهل العلم شروطاً في الصيد منها:

١- أن يكون الصيد مأخوذاً بأكمله من قبل الشخص قبل أن يمر بغيره، لا يجرى به بغير موافقة إلا أن يختلف حتى يسهه منه فيه بغير له قتله دفناً أو غيره، وكل ذلك يوجب إثم من كل شيء، في السباع، بل في الصيد في المحيط، لكن إذا صيد طيراً، بحر لا يسم حرمة أو حله فلا يصح قتله بإباح له للأكل منه لأن الأصل الحل.

٢- أن لا يكرر الصيد مستمراً لأحد فقد كان مستمراً لأحد منه لا يجوز صيده فقد صيده فقد حلال ذكر حرام أكله.

٣- أن يكرر الصيد متى شأ منه وقد ذكرنا ذلك في شروط الصيد.

بالمصيد

ثانياً: ذكر بعض البطلان المتعلقة بالصيد

المسألة الأولى: في حكم الصيد إذا كان في أملاك الناس.

جاء المسألة بطلان من إثم صاحب المالك في الصيد في ملكه قبل أن يمس أحد في ملكه، فخرج من صيده لكن لا يمر على المولى ويحرم أكله إلا إذا صاحب المالك لا يأخذ بذلك فلا يجوز الاستعانة بصيد الصيد محرماً فلا صيد قد حل الصيد وأصبح الأكل منه محرماً.

المسألة الثانية: هل يلزم دفع الضرر المبرر إذا مضى به من؟

في هذه المسألة تفصيل

أولاً: في كل المسجد فيه سور له رمز إطلاقي كان يسمى ميتاً وذلك لصنع حصر من أعمدة مثلاً فهذه هي حدة المسجد يجعل من غير تلكه (الجمع) لأن المسجد هو الذي كله.

ثانياً: في كل المسجد فيه من وذلك كذا ذكره في حركه فله لا بد أن يكون أي يقوم ببيعه في حد من الحد كحد جعل يجعل له فيه تحويل إلى حد من الحد والمصلح منه لا يجعل إنما به حد مع إخراج الرمح للحد فله يجعل لتكون له حد من تلكه.

المسألة الثالثة: حكم المسجد إذا وقع في الماء

إذا قام مسجد فسد جبراً فوضع الحجر في الماء قد جاز ضرورة لحد بلاني في أنه لو لم يكن في وجهه غيراً في الماء فلا أكل لملك لا تلي الحد فله ثم يهمل^(١)

أقول هنا من الفصل رحمه الله في الحد فله. في كل جرح الفاسد بلاني يوجب في الماء له يوم في حده فله يجوز جلالاً لها في كل فيه من بعض كذا لا يجوز من الماء الذي كنه أم السعد فله لا يجعل لملكه السابق.

المسألة الرابعة: في حكم المسجد إذا ذهب من جانب من مملكه من

موجده

هذه المسألة جعل جاز من كحل الحزم من الجرح رحمه الله في الفصل في ذلك والذي يظهر والله أعلم أنه في وجهه به أثر جهته ولا يوجد به أثر آخر فله يجعل

طبل فلك حديد حتى من حده فله حد الجسد في كنه من الشئ كذا يرمي الحدود يمتد في ذلك فيقرا قوله التوسيع والجلالة + يحده ميتاً فيه منه فله التي كذا للأكل منه في ذلك^(٢)

(١) رواه عنه ٦٨٠ كذا فيكون من الحدود فله الجرح

(٢) رواه السنن ١٧٠٠ كذا في الحد فله الجرح فله الجرح فله الجرح

المرح خرميكا^(٥٦) بل لبي رسول الله ﷺ في فعل ذلك فقد روى مسلم في أبي عمر بن عثمان أنه سريخر ميمون فجاءه يكرهون بهاء فلما رأى أبي عمر غرويا عنها قال لي عمر في فعل هذا؟ إله رسول الله ﷺ لبي في فعل هذا^(٥٧)

٧- ومن الأذكار المترعده في الصعيد عدم الذهاب إليه إلا بعد رمي الأبرص في ذلك من الأبرص عافنا الله وإياهم بدمعور من عمر ربحا القراني فلما مضى من ذلك حرم عليه الذهاب لأر ملاعتهما واجبه والذهاب إلى الصيد مباح فكيف يتم المباح على الراسب

٨- ومن الأمور التي تحصل بين الناس الممانعة بالصعيد ويجوزونه فلهذا في مجلسهم ممانعة وبدمعة وكل هذا منهي عنه فيق مولاة يوم فل الممانعة وما عليها أمور محرم ولا يجوز في دنيا بل هي من عائد الجاهلية.



(٥٦) روى مسلم ٦٧٣٨ تلك القصة بك الذي هي من الجاهلية

(٥٧) المرجع السابق

ثم أريد أن أتبع على أمر وهو أن الرسائل لها أحكام مفصلة فيجب
تدقيق هذه الأحكام على التعقيب وذلك بإقتضاء الله عز وجل عند عباده فإنه لا يأس
بذلك.

وهذه جملة من طرق إخراج الغضب من جوارحه

١ = السيل التي جاز من السيل فليتها فليكون سببها في إخراج الغضب من
جوارحه

٢ = سبب الغضب في جوارحه الغضب.

٣ = إرسال النار في جوارحه لإخراجها.

٤ = استعمال ذلك السيل.

٥ = استعمال السيل بخاصة.

٦ = سبب في طريق النجاة.

٧ = وضع يده في الماء التي يربطها عند جوارحه لكي يخرج.

هذه جملة من طرق سبب الغضب لكي يترك فيه وهو أنه متى سبب
الغضب بغيره فليكن هذه الطرق كاللحم أو اللحم أو اللحم أو اللحم أو اللحم
فإنه لا يتركه.

ثالثاً: ليس هناك غضب وهو محرم.

أما جوارحه فمنه من الغضب والسبب في محرم الغضب على الإحرام ولكن
حب أن يستأمنه فام سبب هذا الواجب عليه.

الواجب عليه الغضب والإحرام إلى أن من حصول هذا الفعل ويجب عليه
الغضب في ذلك فعل فيها فليكن رجل فيها فليكن وهو الصحيح في سبب الإحرام
والغضب هو الغضب في قول المأثور له من أنمو

رابعاً: ذكر بعض أصحابه وغرائب الغضب

في غرائب وغرائب الغضب

١ = طوبى النفس منة الغضب والروح فيه وخلاصها من الذبح وعدم الرأس.

- ٦ - وهي عجلته طوي حيرة فقد هل إلى يمينه سبحانه مستقر
- ٧ - عجلته أنه لا يتورب الله وانما ينكتني بلقيس رويد الهراء وقت
عند النوم وبناء الرطوبه وقصر الحراقة
- ٨ - وهي عجلته أن ذكي الصب لها ذكوان ولا تكل مرجك.
- ٩ - وهي عجلته أنه لا يبرج في البناء في جوده ويأكل في ربه.
- ١٠ - وهي عجلته أن يسها ربه الصمد صبه لنلا ترى الصب يارويها في
جمعه نكي ناسخ من آراءه يوم يعيده فعلى كل صكك الاحتياط
لصده عند إرادته انزعاج الصب في جمعه
- ١١ - وهي عجلته الصب أنه يأكل أربانه.
- ١٢ - وهي عجلته أن يند ربه الصب علقه
- ١٣ - أن يصر الزكوة بعد أن مسته أو يزيد
- ١٤ - يتجهره مكلًا من كذا لجمعه ويكلا صبا لصبه الوصو له.

خطبة من فوكد أهل الصب

- ١ - هل نأه ينم من جع الصبر
- ٢ - أن نر الصب مفلح للبيان الذي يصر في الصبي ولكن هل يستعلم
أم لا فلا مبني على سجدته.
- ٣ - هو بأر ككل طحال نافع لوجع الطحال ويكس من كذا.
- ٤ - أكل لجمعه نافع يؤد الله من الأسرار السزمته ويهد في صوره الصبر
ويكفي الصبر ويهي عو الصبر.
- ٥ - هو أكل منه فلا يحسن ميا تدريلا

خطبة من رأي الصب في الصبر

- ١ - من رأى صبا في الصبر فزاد ما لا يدا ان يكون
- ٢ - جل صبر في أمال الصبر بل صبره.
- ٣ - وهل إلى رجل صبر

❖ وهل يذى عن التنبه في التكبد

❖ وهل ياد في إلى الصب في المتام فله يورم.

سيفاً. إذا قطع من الضرب شيء وهرب قول وهل ذلك قلبي لقطع
منه ومهد في ذلك الشخص؟

لا يحل في شيء فنام من الضرب حل صوته بفرقه فيله. هذا قطع من
الهيود وهي عند نور موكلة.

ثالثاً: في حكم ضرب دم الضرب للملج وكذا ومعه على الجرح؟
لا يجوز ضرب دم الضرب ومعه يخرس العلاج وكذا ومعه صر الجرح
لأن الله حرمه وهو أنه مجس وما جعل الله شعده هذه الآية فيها حرم ضوفا
دائمه بلكه لا تقاوا حد الله ولا تقاوا يراوه فالحاصل أنه يحرم ذلك.

رابعاً: صيد الضرب من أجل أكل فله فله
هذا مما يحسنه يصر النفس بهما خطأ فله كذا في يأكله فلا ينبغي أن
يحيد لأن خلا في الحب.

❖ ❖ ❖

المسألة الثالثة: هل الحنكة يؤاخذ بهود النجم عنه مضمور عن الزور؟

هذه المسألة عن قولهم عند أهل اللغة منه من تصرف عن التلاصق ومنه من جعل الحنكة حنكاً في كل ما علم من الجوارح سواء كان كلباً أو سباعاً أو ثوباً أو إنساناً وهذا هو مراد جمهور أهل اللغة وهو الصحيح.

المسألة الرابعة: النور الذي يجب من النور عن التصديق بالجوهر القوي الأول.

١- أن يكون الجوهر مضمناً لألفه الكتاب والسنة الدارئة في اشتراط ذلك من أجل كونه غير مضمون ماضطرب له فهذا لا أدرك ذلك فذلك هو جلالاً وإن لم يدرك ذلك فلا يحل له بخلاف المضمون فله منكم في قوله.

٢- ولكن هذا سؤال جيد أعرف أن الجوارح مضمناً نفساً يمكنت معرفة ذلك ثلاثة أمور

١- إذا أريد السور ومعه أن الإنسان يقرى هذه النعم عنه بهذا العهد ويرى به بعبه فإذا دعاه لذلك حاج والنفخ من الجوارح لا يمتنع من اقتراب دون أمر مباح لا يعد حلاً.

٢- إذا جره لتزجر والمعنى أنه إذا دعاه بذلك عن العهد أمثل له بالكتاب عنه فهذا دليل على صحة

جده أنه إذا أهلك العهد كان يترك من وهو قهرم بيته به من له

سؤال

يذكر هنا أيضاً سؤال إذا كان التكذب أو الجوارح المضمون قد علم بتعليقها من غير ليس من أهل التكذب كذا يكون جلد من بلاد ونيه أو كذا الذي عنه وثني في عهد المسلمين هل يوجب العهد به؟

استقر لفتنه في هذه المسألة وأصبح الأقوال فيها جولة لا تميل به

فلا يسترد في نعيم الجوارحه ان يكون المبيع مبيعاً فيها ظم الكذب عليها
بيع الاصيلية به.

الشروط الثاني ان لا يأكل من المبيع عند إصاحبه

وهذا الشرط محل خلاف بين أهل العلم والصحح الأقوال في ذلك
التفصيل وهو

== إذا أكل الجوارح من الصيد حال أصليته فله لا يحل تكونه أصلاً

نفسه

== أما إذا صلاه، حياه به لصاحبه فأعطاه به لم يأكل منه بعد أن صلاه

فهذا لا يحرم لأنه أصلاً لم يصاحبه

الشروط الثالث التسمية عند إزال الجوارح

بعد الشرط حكمت منه عند كلامنا في الأحكام المتضمنة بالصيد

فمراجعة.

السؤال الرابع إذا تورب الكذب في دم الصيد ولم يأكل منه فهل يحل

الصيد معذراً؟

هذه المسألة محل خلاف عند أهل العلم والصحيح أن تورب الكذب في

دم الصيد لا يجعله حراماً بل هو حلال على صاحبه وذلك لأن تورب الدم

ليس فيه بعد الإزالة إلا أن الأول الذي حمله إنما ورد في الأكل فاصحح

الحكم فتصوراً على ذلك

السؤال الخامس هل يسترد جرح الدم عند إصاحبه الجوارح للموت؟

هذه المسألة محل تفصيل

أولاً إذا أصابك الجرح بالصيد فأنه به حياً لم يصاحبه عند إصاحبه

جرح به فهذا يتوهم صاحبه بذلك.

ثانياً إذا أمسكك جرحه فأنه جرحه بالدم بغيره فهذا محل خلاف

ثالثاً إذا أمسكك ميتك بغيره ولم يخرج منه دم إنما لم يصاحبه

بجرح.

في هذا الجزء من كتابي المسمى "الدين والسياسة" في هذا الجزء لا يمكن
لا أن لا أذكر من المبادئ العامة التي تليها في هذا الكتاب أن يكون
الدين

المبادئ العامة في هذا الجزء

في هذا الجزء من كتابي المسمى "الدين والسياسة" في هذا الجزء لا يمكن
لا أن لا أذكر من المبادئ العامة التي تليها في هذا الكتاب أن يكون
الدين

لأنه ما كان من الدين من شيء يمكن أن يكون له تأثير في السياسة
والدين

في هذا الجزء من كتابي المسمى "الدين والسياسة" في هذا الجزء لا يمكن
لا أن لا أذكر من المبادئ العامة التي تليها في هذا الكتاب أن يكون
الدين

في هذا الجزء من كتابي المسمى "الدين والسياسة" في هذا الجزء لا يمكن
لا أن لا أذكر من المبادئ العامة التي تليها في هذا الكتاب أن يكون
الدين

١٠. في هذا الجزء من كتابي المسمى "الدين والسياسة" في هذا الجزء لا يمكن

١١. في هذا الجزء من كتابي المسمى "الدين والسياسة" في هذا الجزء لا يمكن

١٢. في هذا الجزء من كتابي المسمى "الدين والسياسة" في هذا الجزء لا يمكن

الصيد الناس

في مسائل الصيد

المسألة الأولى: في حكمه إصباح الثوب بدم الصيد

الدم الذي يخرج من الحيوان والطيور عند موتها أو بئسها رجل
مصرح، غير مصرح،

المصرح الذي يخرج من الحيوان أو الطير بل غرو، وهو فيها نجس
بقوله تعالى ﴿فَلَا يَجِدُ مَا يُؤْكَلُ إِلَّا عَمْرًا يَظُنُّهُ بَشَرًا﴾ الآية
مستثناة من سواها ودمه نجس ومثله [الأضحية] الآية

فإن أجد نود الصلابة لم يلقه دم مصرح هو واجب عليه نجسه.

لكن إذا كان ما أصاب الثوب قليل فليس فيه نجس أصلا لانه إن يخرج
من اليسر لمسه لا ضرر منه

أما الدم الغير مصرح، فهو الخارج بعد غزو الروح تطبق في
الغزو ودم الكبد والقتل وهو هذه لا يجب غسل ما أصاب الثوب والجلد
منه

المسألة الثانية: في عهد الطيور من أجل أن يلصق بها الأطفال لا

دام بذلك بعد جلاء في صحيح البخاري وسند عمر أنم، وهو أن النبي صلى
الله عليه وسلم لم يمسح يده على شيء من الطيور ولا على شيء من
الدماء ولا على شيء من الدماء ولا على شيء من الدماء ولا على شيء من
الدماء ولا على شيء من الدماء ولا على شيء من الدماء ولا على شيء من الدماء

مؤخذ من حد الثعلب جواز المصافحة لطيور غيره، تسببه لغيره بها

ولكن لا بد من ملاحظة الشيء حراً لا يلزم هذا الطريق أو سببه

المسألة الثالثة حكم أكل مبدنك للصلاة والتهجد بها

فقروا بعد من أن في الشروط الرابع نوافلها في الصلاة أن يكون في أهل السنة أي أن يكون مضمناً أو يهزئاً أو هزولياً،

وبذلك الصلاة حلال بخصوص التكلم والمصنعة بكفره فلما جبر ذلك فإنه إن شاء الصلاة كله فإنه لا دخل في وجهه لكونه ليس من أهل التكلم كما لا دخل في حاله بها فإنه ليس به حلال لأنه ليس كغيره بل هو من جنس الناس.

المسألة الرابعة في حكم من خرج للصيد في مسافة يجوز الجميع والتقصير فيه

هل يجمع الصلاة ويقتصر؟

هذه المسألة فيها تعصيل

أولاً: كره الصلاة خارجاً من دار أو بلدة هو فاعده للمعروضة خرج فتأكد يمتنع حتى أن المسألة التي مسأله مسأله طهر فيها لا يجوز له الجمع والتقصير لعدم اتفاق فيه المعرو.

ثانياً: أن يخرج من دار أو بلدة فاصلاً للمعرو يعرفه العيد فيها يجوز له التقصير والجمع لصحاح الأدلة التي جاءت في جواز ذلك وهو تأكيد لكن إذا خرج فاصلاً للمعرو دون تخليط معنى لمصلحة التي يجعلها في معرو حصة أو غيره أيام أو سورها هل يجوز له الجمع والتقصير؟

هذه المسألة بحر خلاف بين أقوال العلماء فمنهم من ذهب إلى جواز التقصير والجمع ولو طارح المسألة مع الإمام الجوزي فإنه مطلقة أو احتملتاً وهذا هو اختيار شيخ الإسلام داني القيس والشيخ أبي سفيان وشيخنا محمد الصالح العتيبي - رحمه الله - جميعاً - لعدم ورود الأدلة التي تخلف هذه ينقطع بها حكم المعرو والفتوى الشافعي وهو الرجوع إلى عدمه أنه لا عزم على الإقناع أربعة أيام فأكثر فليس له الترخص بوجوه المعرو وهذا ما عليه جمهور

من توكل في ٨ من مريد أو صنف فيها طبع له يمتد عليه من قدر
لأنه ليس من قدر إلا من مجموع الحبيب والعماد النفع في لا يجر لأحد
مسير (وحيه أحد النجود) المسير إذ يفتقد هذا دليل يعبر عنه وحده منكم
وإن كان مفسرًا بدمه.

المسألة الرابعة عشرة: إذا قلح أن النجيد يبدل في غيره من الحكمة.
لأنه الجيد فيغير أنه يربط بها النجيد فيز يجرر مستطابها مخرجة عند
النجيد.

لأن الضر قد ورد النبي في الاستدلال على التمدد قد فدا في هذا
أنه لم يترك اسم الله عليه فكل ليس السن والظروف وقد جبر بعض أهل
العلم النبي هنا حتى لا يكون مع حل النتيجة ذكر عدم استخدام المسير لنبي
من حيث ذكر هنا أنه في ٨ من خروج من النجيد ولد يترك بها حكمة فيها
وجر استخدام البد والظفر في قدر لآخر النبي مخرج من كرمها في النجيد
ومخرج روح الطيرج.

المسألة الخامسة عشرة: إذا قلح المسير حيا في مركة نهيد غير ٨ من
النبي الذي يجر على حلال.

استند على قدر في هذه المسألة والذي يظهر وإن كان . المسألة في
مكرر من مكره المسير الأ . في مركة ملائحة مخرج مبد جبره مركة حتى
من حرم أنه لا م . مكرته بالتحليل مع التدرج على أنه مكرر من ديمه
ولذلك به حيلة مكره.

المسألة السادسة عشرة: ما حكمه في المسير الجبراني بالسيرات
وعمل في حكمة بها.

لأنه في المسير الجبراني بالسيرات قد تكلمنا في ذلك في طرق
إخراج المسير من حرمه أما في ذلك بعد ذلك بها فيها هو مسجل في لا
بد في ذلك بها حيلة مكره . مكرر في ذلك مسجل المسير فلا بعد ذلك
بل هي حيلة.

السؤال السبع عشر: إن وجد طيراً جديداً قد أمسك طيراً مأكولاً؟
 طرف الطير الخارج من الطير المأكول، فإنه حيلة مستتر تحت فكته قبل يحل
 في ذلك؟

ج: يحل ذلك ما دام أن به حيلة مستتره فيترك ويؤكل ولا يخرج من
 ذلك.

السؤال الثامن عشر: هل يحل صيد الصرور الهندية التبريح؟

الرد: الصرور

يعني السجود والأخطار والأشمل لأكثر صرور

الصرور يد مني بأنه طائر قوي العنبر ومن بأنه طائر أضعف من
 الهندية أضعف عنده ولا يرى إلا في سحبه أو خجرة لا يترك عنه وهو طير
 مبيح التحل صيد النسر والقورة يعني على النحر له مبيح سقط يصعد
 لكل طائر يريد صيده يلقاه فيلقوه إلى القور من فلكا الجسم إلى مد عن
 بعضهم أنه طائر مأكول قد رباطاً فله من صلاته وأكله.

أما ما رواه مني الأشجار ورؤوس الفخاخ، إنزال، أنه تمكنه فهو كغير
 الجمل أنصهر الفخار

حكم صيده

استأنف أهل النحر في ذلك منسوب البخر إلى تحريمه لكنني لمي في ذلك
 من قتله معي أب جيس يؤكل من الطير رسول الله ﷺ من قتل قريب من
 الطير: القمل والخطأ والهند والصرور^{١٩}

وجوب البخر إلى الإباحة وحظر النهي عن قتله يترك لم يكن لأجل
 تحريمه إنما لأن الصرور قد تناسم به فيكون له حرام

الصحاح هو ما ذهب إليه الأول من النهي بتحريمه للصوم النهي عن قتله

(١) رواه أحمد ٣٣١٦٨ ٣٣٧٠ وأبو داود (٢٧٧٢) ومحمد بن أبي بكر بن محمد بن أبي
 من أبي داود (٢٧٧٢).

ثانياً: التهديد

هو طائر متي الريح دائما يراه يطلب الزبل ويقله إلى وفوه ويحرفه منحه
 وأبعد يقاتل البهائم في الكود ويحرفه وقد يقاتل الحية حينئذ
 ويرى حجاب التهديد أن سببها منحه السلام كذا يقاتل التهديد في
 أوقات الصلوات فيلك على المياه لأنه يراه حب الأرض فيلج سطح الأرض
 ليشبه الكلب كالزجاجة يرى لها في ظهرها مسجل في شقه صورة
 والبشر في حله وحرمته كالفن في العبد منذ ورد الاشتغال فيه
 والصحيح بحرمته

ثالثاً: التوبيخ

هو طائر أحمر الأرجس كذا أنه نجس يصيح ومنها ما يكون أسود
 الرأس ويكثر حنقه أغبر وهو يوطد والقرن في حكم حقه في علمه يلقون
 بها من نور لا يحل أكله
 البصلة التمسك حشره
 هل يحل صيد الحمام الموجود في الترافد والمنزوح عنه أنه لا يعرف
 ما [٢٤٦].

الحمام موعظ يري دهنه القدي. طوري هو الذي يستخرج من الجود
 ويقتن في البرج دهن غرد الشمس يمسس برئاً لها عتله من النور وعلم
 الناس فهذا يجوز صيده.

أما الجلاي الذي يؤرم الناس بريقه وهو ما يتعد لغيره والفرخ يصح
 فهدا لا يجوز صيده حو راء به يسمه ملكه.

المسلط المحسوس ما حكمه صود الطير بالمحجر وهو يكون تلك تلك
 له ولر به يخرج به م.

يجوز صود الطير بالمحجر وهو من الصيد هو إحداه أو أخته فقد
 لكن لا يكون ذلك ذلك له بل لا بد من غنائه أو لم يخرج دماً كما تكونه في
 المسائل المتبعة من الترافد حرج الم.

المسألة الثانية والعشرون - لو اتحد بلسان برجاء لأخيهام فأورد فيه حياضه الناس فيمنع فيه وأخرجهم من مكانه.

أما الأهل فلا يجوز بيعها وأخذها أي لا يخلو له، أما من أخذها فحل له لأنهما بمنزلة القسمة يصبح بها ما يصنع بالقسمة.

المسألة الثالثة والعشرون - حياضه طارء من صبيحتها من مكانه أو بنفق هل يخل؟

في هذه المسألة تفصيل

إن قلت لا ينتهي إلى الميراث حل أكلها موقوف لعدم البيع المبيح أو نعم يعبره أما إن قلت ينتهي إلى الميراث فإن البيع المبيح حد له قال أحمد موقوفه إن استقر في ذلك المبيع أنه يخلو منها.

المسألة الرابعة والعشرون - كثيراً ما يدر جيبه تركه هل به حيلة مشتركة ما هو حكمها؟

الحياة المستمرة - حرره برأيه يدرها الخاطر وهي علامتها الحركة الشبيهة بعد قطع الحلقوم والعمية وجريد الدم فلما حصد حرره مع واحد منها حل الحيوان.

المحذر عند بعض أهل العلم الحل بالحركة الشبيهة وحدها فلما نكت في ذلك هل به حيلة مستمرة أم لا فلا حيلة مركبة.

المسألة الخامسة والعشرون - في حكم الهريد بالمعروف

حرره الجزار هو خبثه بملحة النار ويحل بأكفه لا يتر له ذلك يحل من الهريضة منهم له أربع فند رفاق فلما بقي من الهريضة وهي الهريد به فلهون.

له حرره الحميد وأخرج منه دماً فهذا يخل وذلك لا يخرج منه دماً فلا يخل ولا يترك لأن الحيوان حياض مملوء وقت ذبحه عن أكل الهريضة.

ظاهر ذلك ما رواه البخاري عن عدي بن حبيب نحوه مائة ومائة إن يترك عن الهريضة فقال لا يترك فلهون فلهذا أصاب بمرثته.

هل يهلك ويقتل فلا يأكل؟

المسألة الخامسة والعشرون في حكم الصيد يفسده السموم.

في هذه المسألة تفصيل

أن يقتل الصيد بنفسه استقلالاً فلا يجوز أكله ولا الانتفاع به.

أن يقتل الصيد بنفسه بينما تعد يسمي السم في جملته بينما يجوز مع التكرار ذكر أن سم له أو السم يسمي في جميع بدنه وأجزاءه فلا يجوز ولا يحل أكله.

أن يذم من قتل الصيد في الصيد أو السم فله جميع أنه لا يجوز الانتفاع بالخطر والزيادة والخطر منكم على الزيادة.

المسألة السادسة والعشرون في أمر منه عند وفاة النجس.

يرأى ما يكون عند وفاة النجس نجساً في تعذيب المذبح ومذبحه من جملته في الأمور التي يتم بها التعذيب من هذه الأسرار.

١ - إنسجام النجس مع عموم سجد التضرع من ينبغي أن يحدث قبل أن يذبحها ولا يراه المذبح حال حله لذلك.

٢ - إنسداد رأس الذبيحة حتى يذبح مذبذب.

٣ - كسر عن المذبح قبل أن يذبح من الاضطراب.

٤ - جرم يذبح بوجهه أو المذبح من مكر أن يذبح به قبل من رقبته دون الخنك فيها أولى.

٥ - السخ من أن يرد المذبح يعني قبل أن يسكن الاضطراب.

كل من ذبح لأمر وجرم مكرمه لأن فيه مكر يذبح الذبح قبل النجس أو يذبح يذبح لرفق بالمذبح من مكر ذلك.

الفتوحات ملك والى اهلها

المستند من وزارة التعليم

The above statement is not a statement of fact, but a statement of opinion. It is a statement of opinion because it is a statement that is not based on facts, but on a personal belief or feeling. It is a statement of opinion because it is a statement that is not based on facts, but on a personal belief or feeling.

[illegible]

1. *What is the main purpose of the study?*
 2. *What are the research objectives?*
 3. *What is the research methodology?*
 4. *What are the findings of the study?*
 5. *What are the conclusions of the study?*

1. **Introduction**
 2. **Background**
 3. **Methodology**
 4. **Results**
 5. **Conclusion**
 6. **References**
 7. **Appendix**
 8. **Index**
 9. **Table of Contents**
 10. **Figure 1**
 11. **Figure 2**
 12. **Figure 3**
 13. **Figure 4**
 14. **Figure 5**
 15. **Figure 6**
 16. **Figure 7**
 17. **Figure 8**
 18. **Figure 9**
 19. **Figure 10**
 20. **Figure 11**
 21. **Figure 12**
 22. **Figure 13**
 23. **Figure 14**
 24. **Figure 15**
 25. **Figure 16**
 26. **Figure 17**
 27. **Figure 18**
 28. **Figure 19**
 29. **Figure 20**
 30. **Figure 21**
 31. **Figure 22**
 32. **Figure 23**
 33. **Figure 24**
 34. **Figure 25**
 35. **Figure 26**
 36. **Figure 27**
 37. **Figure 28**
 38. **Figure 29**
 39. **Figure 30**
 40. **Figure 31**
 41. **Figure 32**
 42. **Figure 33**
 43. **Figure 34**
 44. **Figure 35**
 45. **Figure 36**
 46. **Figure 37**
 47. **Figure 38**
 48. **Figure 39**
 49. **Figure 40**
 50. **Figure 41**
 51. **Figure 42**
 52. **Figure 43**
 53. **Figure 44**
 54. **Figure 45**
 55. **Figure 46**
 56. **Figure 47**
 57. **Figure 48**
 58. **Figure 49**
 59. **Figure 50**
 60. **Figure 51**
 61. **Figure 52**
 62. **Figure 53**
 63. **Figure 54**
 64. **Figure 55**
 65. **Figure 56**
 66. **Figure 57**
 67. **Figure 58**
 68. **Figure 59**
 69. **Figure 60**
 70. **Figure 61**
 71. **Figure 62**
 72. **Figure 63**
 73. **Figure 64**
 74. **Figure 65**
 75. **Figure 66**
 76. **Figure 67**
 77. **Figure 68**
 78. **Figure 69**
 79. **Figure 70**
 80. **Figure 71**
 81. **Figure 72**
 82. **Figure 73**
 83. **Figure 74**
 84. **Figure 75**
 85. **Figure 76**
 86. **Figure 77**
 87. **Figure 78**
 88. **Figure 79**
 89. **Figure 80**
 90. **Figure 81**
 91. **Figure 82**
 92. **Figure 83**
 93. **Figure 84**
 94. **Figure 85**
 95. **Figure 86**
 96. **Figure 87**
 97. **Figure 88**
 98. **Figure 89**
 99. **Figure 90**
 100. **Figure 91**
 101. **Figure 92**
 102. **Figure 93**
 103. **Figure 94**
 104. **Figure 95**
 105. **Figure 96**
 106. **Figure 97**
 107. **Figure 98**
 108. **Figure 99**
 109. **Figure 100**
 110. **Figure 101**
 111. **Figure 102**
 112. **Figure 103**
 113. **Figure 104**
 114. **Figure 105**
 115. **Figure 106**
 116. **Figure 107**
 117. **Figure 108**
 118. **Figure 109**
 119. **Figure 110**
 120. **Figure 111**
 121. **Figure 112**
 122. **Figure 113**
 123. **Figure 114**
 124. **Figure 115**
 125. **Figure 116**
 126. **Figure 117**
 127. **Figure 118**
 128. **Figure 119**
 129. **Figure 120**
 130. **Figure 121**
 131. **Figure 122**
 132. **Figure 123**
 133. **Figure 124**
 134. **Figure 125**
 135. **Figure 126**
 136. **Figure 127**
 137. **Figure 128**
 138. **Figure 129**
 139. **Figure 130**
 140. **Figure 131**
 141. **Figure 132**
 142. **Figure 133**
 143. **Figure 134**
 144. **Figure 135**
 145. **Figure 136**
 146. **Figure 137**
 147. **Figure 138**
 148. **Figure 139**
 149. **Figure 140**
 150. **Figure 141**
 151. **Figure 142**
 152. **Figure 143**
 153. **Figure 144**
 154. **Figure 145**
 155. **Figure 146**
 156. **Figure 147**
 157. **Figure 148**
 158. **Figure 149**
 159. **Figure 150**
 160. **Figure 151**
 161. **Figure 152**
 162. **Figure 153**
 163. **Figure 154**
 164. **Figure 155**
 165. **Figure 156**
 166. **Figure 157**
 167. **Figure 158**
 168. **Figure 159**
 169. **Figure 160**
 170. **Figure 161**
 171. **Figure 162**
 172. **Figure 163**
 173. **Figure 164**
 174. **Figure 165**
 175. **Figure 166**
 176. **Figure 167**
 177. **Figure 168**
 178. **Figure 169**
 179. **Figure 170**
 180. **Figure 171**
 181. **Figure 172**
 182. **Figure 173**
 183. **Figure 174**
 184. **Figure 175**
 185. **Figure 176**
 186. **Figure 177**
 187. **Figure 178**
 188. **Figure 179**
 189. **Figure 180**
 190. **Figure 181**
 191. **Figure 182**
 192. **Figure 183**
 193. **Figure 184**
 194. **Figure 185**
 195. **Figure 186**
 196. **Figure 187**
 197. **Figure 188**
 198. **Figure 189**
 199. **Figure 190**
 200. **Figure 191**
 201. **Figure 192**
 202. **Figure 193**
 203. **Figure 194**
 204. **Figure 195**
 205. **Figure 196**
 206. **Figure 197**
 207. **Figure 198**
 208. **Figure 199**
 209. **Figure 200**
 210. **Figure 201**
 211. **Figure 202**
 212. **Figure 203**
 213. **Figure 204**
 214. **Figure 205**
 215. **Figure 206**
 216. **Figure 207**
 217. **Figure 208**

1. *What is the purpose of the study?*
 2. *What are the research questions or hypotheses?*
 3. *What is the study design?*
 4. *What are the variables?*
 5. *What are the data sources?*
 6. *What are the data collection methods?*
 7. *What are the data analysis methods?*
 8. *What are the results?*
 9. *What are the conclusions?*
 10. *What are the limitations?*
 11. *What are the implications?*
 12. *What are the future research directions?*

1. *What is the purpose of the study?*
 2. *What are the research questions or hypotheses?*
 3. *What is the study design?*
 4. *What is the sample size and how was it selected?*
 5. *What are the variables being studied?*
 6. *What are the data collection methods?*
 7. *What are the results of the study?*
 8. *What are the conclusions and implications of the study?*

معداة الناس التي سبيل في امتحان السيرة استقباحتها ما نكس أنها غير مرتبطة بالخرج فلا ينظر إليها.

فالمحصل أن المرأة المحضرة والتقصاء كالمجنب في هذا المحكمه. فهذه يجوز لها الذبح وتحل صيحتها ولا حرج في ذلك.

السئلة الرابعة والثلاثون في اختلاف حمام الأبراج ليس يكون.

في هذه المسألة عظيم

أن يكون الحمام معروفاً كغيره فأن يأخذ كل منهم حقه

أن لا يكون الحمام معروفاً فهذه وتحت مغيرة فهذه ليس لها أن يصورها أي لا يجوز أن يستقل أحدهما به بل لو بلغ أحدهما للأخر جاز ذلك.

أما إذا لم يكن مباحاً للغير ويعود الفضل فله يجب في حقه صيته إذا تصرف فيه.

السئلة الخامسة والثلاثون إذا أفسد في يدي مع من لا يهني في الذبح أو الصيد؟

هذا يحرم الصيد إلا أن يورث الذي يهني فيجهز عليه أو يورثه إلى حركة المذبح قبله من قتل من لم يهني لم يجر.

السئلة السادسة والثلاثون في صيد البحر

* كل ما يعيش في البحر من ذوات اللحم لا يحمل صير تلفة كثير الماء والمسلح كذب المياه أن ما لا دم فيه كالسرطان فله يباح صير تلفة

* كل ما يعيش في الماء حلتك رقيقه فله يباح في غير تلفة

* كل صيد البحر يباح إلا الصدغ لئلي الذي يهني عن ذله.

* السمك الطافي على المياه أي الذي عنت حده كونه يرى جهور المياه أنه حلال وحلت منه أكبر حجه مثله

* حوراء المياه الذي على غير حوره السمك تكذب البحر يجوز أكله

ولكن هل ينشئ على خلاف بين أهل العلم والذي يراه الإمام أحمد كذا أنه
يؤكل بلا عذبة

المسألة السابعة والثلاثون: ضمن خرج مسافراً يريد المسجد وكان مسكناً
هل يجوز له الفطر في رمضان؟.

الرد: أحب أن أنه إن شأني المشتغلين بالمسجد ويخرجهم إلى أمر وهو
أن ينبغي خلال هذا الشهر الصلوات أن يجتهدوا في أمور العبادة من قراة
القرآن والصلاة والتكبير وغيرها من سائر العبادات فإنه لا ينبغي على
الجميع قتل هذا الشهر ففروج البعض بفرض المسجد لا شك أنه ينوت
عليهم الكثير من الطاعات غلظة مع العلم أنه قد لا تكون حاجة لخروجهم
وإنما إنباح لرفعتهم وتسلية لأوقاتهم وحل كذا ما لا ينبغي حصوله في
هذا الشهر العظيم فتصيحني ليوأله أن يجتهدوا في العبادة خلال هذا
الشهر.

ثانياً: أما عن جواز الفطر لهم فاقول يجوز ذلك لكن الأولى لهم
العودة لإدراك فضيلة هذا الشهر فإن أفطروا فطيم ففطما فما دام أن
الصفة صالحة فهو وهي ما يزيد على ثلثين كيلو متراً وإشهادية السفر
منذ البداية أما من خرج من بيته ولم ينشئ مسافراً وإنما خرج إلى مكان
قريب ثم أعاده تبع المسجد إلى مسافات بعيدة فهذا لا يتصور ولا يقبل لأنه
لم يتر مسافراً والله أعلم.

المسألة الثامنة والخمسون: هل يجوز الصوم لمن خرج للمسجد وهل لهم
ذلك في أيامها بعض الأيام؟.

جواب: الله تعالى التهم للعباد رحمة بهم وثقة عليهم لكن يقول هذا إنه
يجوز الصيام عند عدم وجود الماء أو كان معهم ماء قليل يكفي للشرب فقط
فها يتصور ولا يخرج في ذلك.

وأحب أن أنه إذا على أمر قد ينفل البعض عنه وهو أنهم قد
يخرجوا مسافراً ويصلون أن هناك مكاناً قريباً للماء ويتكلمون عن
الخطاب إنه فيطرون إلى الصيام وهذا لا ينبغي بل عليهم أن يلعب بعضهم

لهذا المكان لإحضار الماء أو يلعب الجميع لفرضه ولا يعلنون إلى
 التيسر في هذه الحيلة لقرب الماء وعدم حصول العثقة عليهم في الوصول
 إليه وتلك كبه هنا أهدأ على أنه ينبغي لمن خرج لهدأ أو لراحة وتعود
 أن يحمل معه ماء يتكفيه لشربه وفرضه فمن ذلك الحد في سياراتنا أكلة
 منصفة أو صفة لذلك فمن يذا أن نحرس على كسر المبادئ أشد
 الحرس.

٢٠٧

مكتبة العهد

٢٠٩

..... بلغة

٣١٦

المبحث الأول: فوائد أولية لا يد من ذكرها قبل الشروع في الرسالة

٢١٦

..... قواعد عامة في أحكام التنازع والعهد

٣١٦

المبحث الثاني: في تعريف العهد وحكمه

٢١٦

..... حكم العهد

٣١٨

المبحث الثالث: ذكر بعض الأحكام المتعلقة بالعائد

٣١٨

ومما ذكر بعض السبل في الآلة الجديدة

الموضوع

الصفحة

٢١٩	البرج الثاني: من الزكاة آلة جارية
٢٢٠	ومن الأحكام المتعلقة بالخصاء
٢٢١	ومن الأحكام الأخرى المتعلقة بالخصاء
٢٢٢	المبحث الرابع: الأحكام المتعلقة بالخصاء
٢٢٣	أولاً: الشروط المنقولة في الصيد
٢٢٣	ثانياً: ذكر بعض المسائل المتعلقة بالخصاء
٢٢٦	المبحث الخامس: في ذكر بعض آداب الصيد
٢٢٦	تعقيب
٢٢٩	المبحث السادس: فيما يتعلق بصيد الغيب
٢٢٩	أولاً: في حكم أكله
٢٢٩	ثانياً: طرق إخراج الغيب من جحره وحيله
٢٢٩	تعقيب
٢٣٠	ثالثاً: فمن صاده غيباً وهو محرم
٢٣٠	رابعاً: ذكر بعض صيغته وخوارق الغيب
٢٣١	خامساً: من لو أكل أكل الغيب
٢٣١	سادساً: من رأى الغيب في المنام
	سابعاً: إذا أقطع من الغيب شيء وعرب فهل يحل تلك التي أقطع منه
٢٣١	ومما في يد النضر؟
٢٣١	ثامناً: في حكم قرب هم الغيب للسلج وكذا وجبت على المرح؟
٢٣١	تاسعاً: صيد الغيب من أجل أكل طيه فقط
٢٣٣	المبحث السابع: في الصيد بالمجرار
٢٣٤	تعقيب
٢٣٩	المبحث الثامن: في مسائل الصيد
٢٤٤	أولاً: الصورة
٢٤٤	حكم صيده
٢٤٦	ثانياً: التهمة
٢٤٦	ثالثاً: التبرع
٢٤٨	فهرس الموضوعات